

«التهدة» الفلسطينية تسير إلى حافة الهاوية

القدس/مها عبد الهادي

حين أنه لم يكن يمارس عملاً مقاوماً، خارقاً لاتفاق الهدنة.

مجمّل هذه التطورات أجمعت بأن الهدنة القائمة تمر بالتصعيد الأول الجدي لها منذ نهاية كانون الثاني/يناير الماضي الأمر الذي دفع المصريين إلى التحرك، وإرسال اللواء مصطفى البحيري نائب وزير المخابرات العامة المصرية إلى غزة لإنقاذ الهدنة، وعدم السماح بتدهور الموقف بين الحركتين والحفاظ على تفاهات القاهرة قائمة.

شارون يدمر الهدنة

بات من المؤكد بأن شارون معتاد من التهدة ولا يريدها لأنها تبدد المناخ المتوتر الذي يعتاش فيه وعليه، لكن كما يبدو تحاول الدولة العبرية حالياً التركيز في هذه المرحلة على الرسائل التحذيرية التحريضية للسلطة الفلسطينية على حماس فضلاً عن بعض العمليات هنا وهناك، وهذا ما أكده نائب وزير الدفاع الصهيوني عندما أجاب على سؤال مراسل قناة الإذاعة الإسرائيلية الثانية صباح الخميس ٢٠٠٥/٥/١٩، وقال: بأن لا نية لإسرائيل في توسيع إطار ردة الفعل إلى عمليات كبرى تنفذ قبل إتمام الانسحاب من غزة.

لذلك ستجهد الدولة العبرية في المرحلة القادمة على الوقيعة بين الفلسطينيين، وهو ما لا يخفيه الكاتب عاموس هارثيل في «هارتس» ٢٠٠٥/٥/١٩، حين يغمز قائلاً: الوحيد القادر في غزة، وصاحب القرار هم رجال حماس، وهم الذين يسيرون دوريات في محيط المستوطنات، وهم وحدهم المنتصرون من كل التصعيد الذي تم، ويقدم على ذلك دليلاً:

الصور التي التقطتها بعض الفضائيات ٢٠٠٥/٥/١٨، في خان يونس، وفيها كما يقول الكاتب الصهيوني: شرطة فلسطينية يدافعون عن أنفسهم أمام جمهور كبير غاضب يلقي عليهم الحجارة، بينما رجال حماس يطلقون النار، وقد تم جرح ثلاثة رجال شرطة.

هذه التصريحات والتحليلات الصهيونية الخطيرة تنطوي على الكثير من معاني التحريض ضد حماس التي يحذر الكاتب بأنها باتت قوة يجب على السلطة الفلسطينية خشيتها أكثر من خشيتها (إسرائيل)، لأن حماس لا تعمل من أجل التهدة، ومن أجل الاستقرار، وسلامة المجتمع الفلسطيني، فإن لم

وعوضاً من أن تقوم نتائج القمة الفلسطينية - الأميركية التي عقدت في شهر حزيران/يونيو الماضي في البيت الأبيض باحتواء الأزمة، أكدت استمرار حالة الجمود في العلاقات الفلسطينية - الصهيونية وبدعم أميركي واضح، وعلى الأقل حتى تطبيق خطة «فك الارتباط» عن قطاع غزة، التي من المقرر أن يبدأ تطبيقها في منتصف آب/أغسطس المقبل، وأن ينتهي في أواخر أيلول/سبتمبر.

معوقات داخلية أيضاً

حماقات شارون العسكرية لم تكن السبب الوحيد المهذب بانتهاج الهدنة، فمما زاد من حدة الجدل حول إمكانية الوصول إلى هذا المصير هو تأجيل موعد الانتخابات التشريعية نتيجة ضغطين: أولهما شارون وأركان قيادته الذين أربكتهم مسألة التغير الأخير الذي حدث داخل حماس وقرارها المشاركة في الانتخابات المقبلة أكثر بكثير مما أربكتهم عمليات حماس العسكرية في السنوات الأخيرة، وهو ما أربك الولايات المتحدة أيضاً كما تعكسه تصريحات الطرفين الغاضبة من قرار حماس وخصوصاً تصريح بوش خلال زيارة أبو مازن لواشنطن بالتأكيد على أن حماس «منظمة إرهابية».

والضغط الثاني كان تزايد التوجهات لدى صف واسع من قادة فتح، بتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ٧/١٧ وهو ما كان فعلاً، حيث ادعى هؤلاء أن لا إمكانية لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد، بسبب وجود استحقاقات كبرى مثل: الانسحاب الصهيوني المحتمل من قطاع غزة والبدء بتطبيق خطة الفصل أحادي الجانب الصهيونية، والمؤتمر العام لحركة فتح، الذي يعتبر محطة مفصلية في تاريخ الحركة وهو الأمر الذي دفع حماس إلى التلويح بإعلان انتهاء الهدنة، واعتبار «تفاهات القاهرة» التي جرى التوافق حولها في جولة الحوار الوطني الفلسطيني الأخيرة لاغية، وقيامها فعلياً بإطلاق عدد من الصواريخ وقذائف الهاون على المستوطنات الصهيونية بعد أن عمدت الدولة العبرية من طرفها إلى تصفية مجاهدين من حركة حماس، في غضون أربع وعشرين ساعة، الأول في رفح، كان يقوم بالمراقبة اليومية على الشريط الحدودي، والثاني في خان يونس أطلقت عليه طائرة صهيونية صاروخاً، في

استند التفاهم بشأن التهدة التي أعلنت عقب قمة شرم الشيخ التي جمعت رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في الأساس إلى اتفاق بين السلطة الفلسطينية وقوى المقاومة والمعارضة.

وارتأت هذه الفصائل بمجموعها آنذاك أن هناك ما يبرر التوصل إلى اتفاق فلسطيني - فلسطيني، وأن في هذا الاتفاق مصلحة ما للشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية. لكن وخلال الأشهر الأربعة التي تلت الإعلان عن هذا التفاهم لم تتوقف حكومة شارون عن انتهاكه بشتى الطرق، وشهدت هذه الفترة سقوط العشرات من الشهداء وجرح المئات من المدنيين الأبرياء، واعتقال مواطنين آخرين، لمجرد الاشتباه بأنهم من الناشطين.

وعلى نفس الصعيد واصلت الحكومة الصهيونية نشاطاتها الاستيطانية، وقد قامت بالفعل أو هي تخطط لبناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية، في حين تستمر في هدم المنازل سواء في الضفة أم في القدس العربية، تحت شتى الذرائع الواهية أو حتى دون أي ذرائع على الإطلاق.

وتشير الانتهاكات الصهيونية المتواصلة إلى فهم مغلوط من جانبها لبند التهدة وشروطها الأساسية، فالملطوب من طرفهم أن يلتزم الفلسطينيون وحدهم بوقف إطلاق النار، في الوقت الذي تطلق فيه السلطات الصهيونية يد قواتها لتستمر في نشاطاتها المنهجية من اغتيال واعتقال، واقتحام للمدن والقرى والمخيمات، وترويع الأطفال والنساء والشيوخ، وكأن التهدة غير موجودة أو كأن قمة شرم الشيخ لم تنعقد وهو ما دعا بعض الفصائل إلى التهديد بالانسحاب من التهدة.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء، وبالتحديد منذ أن أعلن رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون عن أول تأجيل لتطبيق خطة «فك الارتباط» بحوالي الشهر حذر اثنان على الأقل من كبار المعلقين الصهاينة من أن تحركات شارون الأخيرة تقول بأنه ماضٍ نحو ما من شأنه تأبيد النزاع مع الفلسطينيين، ولا شيء أقل من ذلك مستشرقين بأن الأشهر القليلة المقبلة ستشهد عملية عض أصابع صعبة حقاً، حيث سيرداد الحقن الشاروني ويتراق مع زيادة في حدة الاستفزازات الصهيونية العسكرية الهادفة إلى دفع حركة حماس نحو الرد العسكري.